المفكر السياسي أحمد الفقيه لـ « »:

بناء الدولة هو أهم تحد يواجه اليمنيين اليوم

2-1

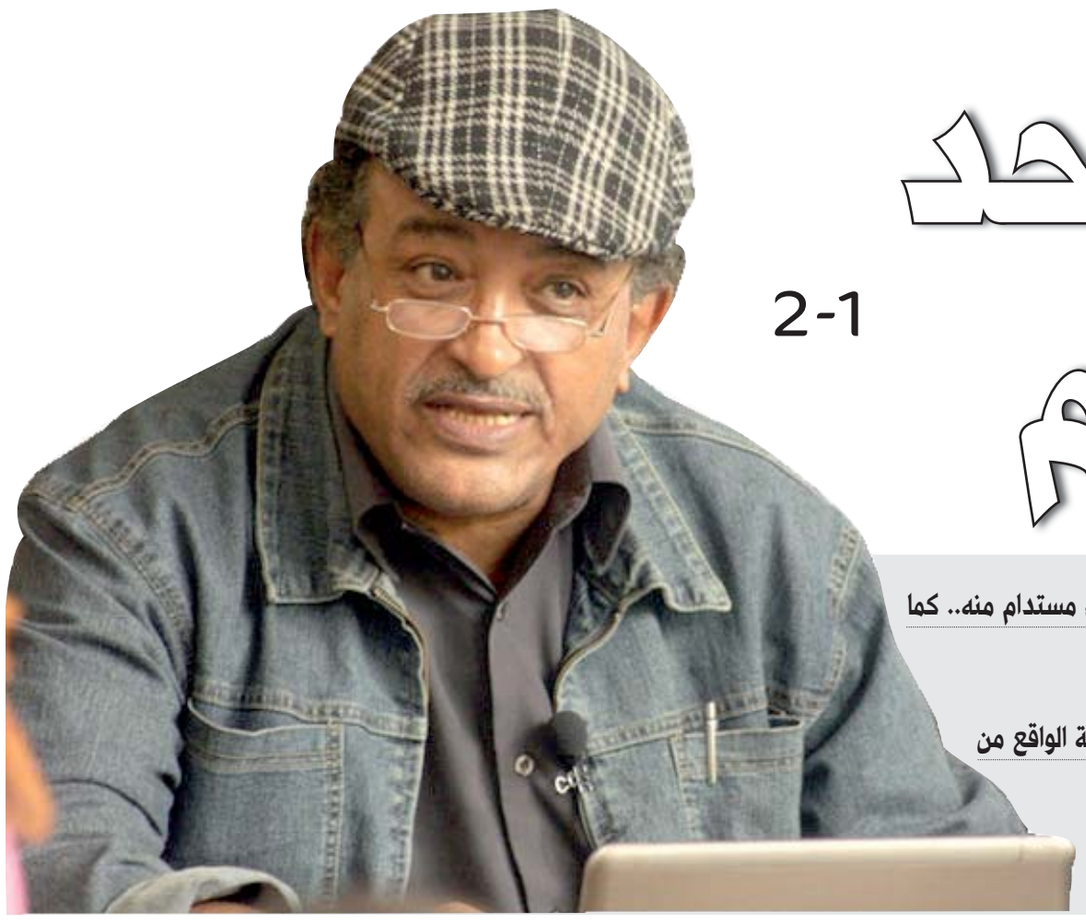

حوار/ وديع العبسي

«.. يبقى التغيير فعلاً طبيعياً نعايشه دائما لكنه أيضا يفترض مزامنته بالوعي في كيفية إحداث التغيير والإفادة منه لضمان تحقيق نماء مستدام منه.. كما يفترض الابتعاد عن الصيغ المتشنجة المرتهنة إلى الماضي أو الأفكار التقليدية.

في سياق حوار مع المفكر السياسي أحمد صالح الفقيه تنفتح الآفاق لرؤى تختزل اللحظات المتأزمة فتنبئ عن قيم ذات أبعاد تعكس حاجة الواقع من الأفكار لسبر المستقبل.. تفاصيل الحوار:

■ ما الذي تقتضيه المرحلة القادمة لخلق حالة التوافق المطلوبة من اجل تحقيق التغيير؟

– الثورة حالة متجاوزة لرواسب الماضي فكرا وسلوكا ولكن بشرط أن يحدث التجاوز لدى الثوار وأن يتمظهر في الأشخاص والأفكار والسلوك. معضلة ثورتنا أن هذا التجاوز لم يكن متوفرا لدى من نصبوا أنفسهم قادة لها بقوتي المال والسلاح.

أصارحك القول الثورة كوسيلة تغيير في اليمن انتهت وماتت بالسكتة عشية توقيع المبادرة الخليجية. صحيح أن الرئيس صالح استبدل بالرئيس هادي ولكن المشكلة ليست في الأشخاص فقط . هم أبسط جزء من المشكله. التغيير الذي تنشده الثورات هو تغيير القوانين والأنظمة التي جعلت الممارسات السيئة والخاطئة ممكنة . المبادرة وضعت العربة أمام الحصان وأتت برئيس له كل صلاحيات سلفه وذلك باب واسع للفساد والتجاوزات، المفروض أن تقوم حكومة انتقالية تسهل قيام مجلس تأسيسي يغير الدستور ثم ينتخب برلمان يغير القوانين وبعدها تجري انتخابات رئاسية. أما في ظل القوانين القديمة والدستور القديم الثورة لم تحقق شيئا.

■ إذن أنت لا ترى أملا في حدوث تغيير؟

– لا لا على العكس، هناك فرصة عظيمة للتغيير الإيجابي الكبير. لاحظ أن السلطة المطلقة في يد رجل ذي أجندات شخصية وخاصة هي مصيبة كبرى، ولكنها في يد الشخص المناسب يمكن أن تكون نعمة كبرى، وخاصة في الظروف الاستثنائية التي تتطلب سلطات استثنائية لأنها تتيح له التصرف بحسم وحزم وقوة. والرئيس هادي بيده سلطة مطلقة لأنه يحكم بموجب الدستور القديم. وقضية أنصار الشريعة محك لقدراته القيادية، ونجاحه في القضاء عليهم يمنحه قوة معنوية هائلة داخليا وخارجيا.

وهنا يجب التوقف وملاحظة أن الحصانة تخص الأفعال السابقة لصدورها ولاتشمل الجرائم اللاحقة لصدورها، فإذا ثبت تورط أي شخص أو حزب في دعم جرائم أنصار الشريعة فإن القانون يجب أن يضرب المجرمين بسيفه الباتر أيا كانوا. وستكون تلك اللحظة هي البداية الحقيقية لبناء الدولة الحديثة دولة النظام والقانون في اليمن. ولعل الأقدار شاءت لهذه البلاد ألا تقع بأيدي القوى الظلامية المتخلفة الجشعة.

■ قراءتك للتحديات التي تواجه واقعنا اليوم؟

أهم تحد يواجه اليمنيين اليوم هو بناء الدولة، دولتنا يصفها العالم إذا أنصفها بأنها دولة على أعتاب الفشل، وللدولة الفاشلة مواصفاتها، فهي الدولة التي لا تفرض فيها حكومتها سيطرة فعالة على أراضيها، ولا ينظر إليها على أنها شرعية من قبل شريحة مهمة من سكانها، ولا تقدم الأمان الداخلي أو خدمات عامة أساسية لمواطنيها وتفتقر الى احتكار استخدام القوة .وكل هذا متوفر لدينا والى جانبه أزمات أخرى مثل أزمات الهوية والمشاركة والتغلغل والتوزيع .

■ هل يمكنك التحدث عن هذه الأزمات وطبيعتها؟

– نعم أزمة الهوية تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى المجتمع والتوحد معه. نرى ذلك في صعدة وفي المحافظات الجنوبية والشرقية.بسبب التميز والاستهداف ونراه لدى القبائل التي لاتشعر بالانتماء الى المجتمع إلا أذا تمكنت من الاستحواذ على الدوله والتصرف بمقدراتها.

أما أزمة المشاركة فتنتج عن عدم تمكن المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لبلادهم. مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية ، أو اختيار المسؤولين الحكوميين.

مراكز القوى

■ ولكن توجد المجالس المحلية وهي توفر المشاركة إلى مستوى المديرية؟

– حتى مع توافر مؤسسات سياسية كالمجالس المحلية التي يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في المشاركة، إلا أن قسماً كبيراً من المجتمع اليمني يشعر بأن الانتخابات تزور أو تستخدم فيها إمكانيات الدولة لصالح الحزب الحاكم بصورة غير قانونية. وأن التعيين في المناصب الحكومية يتم وفقا لمعايير غير قانونية وغير صحيحة. وزاد على ذلك إصابة البلاد بوباء التوريث فأصبحت المناصب كالمهن سواء بسواء فكما يصبح ابن الجزار جزارا وابن التاجر تاجرا رأينا ابن الوزير يصبح وزيرا وابن القائد العسكري يخلفه في قيادته. ثم أصبحت الوزارة من لوازم بعض البيوتات.. إلخ. ثم تأتي مراكز قوى لتحصل على منافع غير متاحة لبقية المواطنين. أراضٍ مجانية وعقود مقاولات وحتى قطاعات نفطية ولم يتركوا رغم ثرائهم حتى المنح الدراسية التي هي من حق المتفوقين من أبناء الشعب فاستولوا عليها وحرموهم هذا إضافة إلى المخصصات المالية والهبات العينية كالسيارات والاراضي، فإذا بهم يزدادون ثراء ويزداد الشعب فقرا. مرت حقبة النفط أو تكاد دون أن يحس المواطن أثرها عليه، بل إنه يشعر أنه كان احسن حالا قبل ظهور النفط.

أزمة التغلغل

■ وماذا عن بقية الأزمات؟

– أزمة التغلغل وهي عدم قدرة الحكومة على الوصول إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه، وكذلك الوصول إلى كافة البنى الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. وهذا أمر واضح بذاته في اليمن..وعلى سبيل المثال استدعي العليمي الى مجلس النواب لمساءلته عن سبب عدم العمل على الافراج عن مختطفين لدى قبيلة بني ضبيان، فقال بالحرف الواحد إن الدولة غير قادرة على فرض القانون على القبيلة لأنها أقوى من الدولة، ومثال آخر كشفه الشيخ محمد مساعد العرشاني عضو مجلس جامعة الايمان لصحيفة الجمهور وقال عندما سئل عن الرقابة على الجامعة إن الزنداني لم يرض أن يخضع لأي شيء، الأمن السياسي كان يرسل واحداً كمندوب في الجامعة فيتم طرده من الباب.. الزنداني لم يخضع جامعة الإيمان لا ماليا ولا إداريا ولا منهجيا..وقس على ذلك

أما أزمة التوزيع : فهي متعلقة بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع، وقد تحدثنا عن الجور والاستحواذ ولكن هناك جانباً آخر للتوزيع فمشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية. وهنا تأتي مشكلة المعايير التي ينبغي الاعتماد عليها في تحقيق هذا التوزيع. وفي اليمن هناك علاوة على ما تنهبه مراكز القوى، هناك تحميل للاعباء الضريبية على كاهل الموظفين محدودي الدخل بنسبة ثلاثة أرباع المحصل مقابل الربع لبقية القطاعات. وكذلك في ثمن الكهرباء والماء لايدفعها المتنفذون الأغنياء ويدفعها الفقراء.. وبتصوري إن سبب ذلك ضعف الوعي الدولتي لدى القيادات أي فكر بناء الدولة وهذه ليست مشكلة يمنية فقط ولكنها تكاد تكون مشكلة عربية. القيادات ألغت أو أنها لم توجد الفصل بين بنية الدولة الدائمة بطبيعتها والسلطة السياسية المتغيرة بطبيعتها، وهذا نتيجة لخروج أركان الدولة على القوانين المتوفرة التي تنص على ذلك. فنشأت أنظمة دول يستأثر بها الحزب القائد، الامر الذي أدى الى تهميش الاغلبية الساحقة واستعدائها، فانعدم كل من الشرعية والاستقرار النابعين من رضى المواطنين، والحكم الرشيد الناشئ عن المواطنة المتساوية، وتكافؤ الفرص.

وعدم بناء دولة النظام والقانون التي يسود فيها القضاء العادل العادي القوي بما يحقق سيادة القانون وهيبته، ولجأت عوضا عن ذلك الى مخالفة القوانين واعتبارها حبرا على ورق لا يستحق الاحترام ولا يلزمها، أو لجأت إلى إحكام الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، وتلاعبت بالهيئات القضائية وحرمتها من الاستقلالية، بل وأسوأ من ذلك ما حدث في اليمن من ضخ لضباط الأمن إلى النظام القضائي والنيابة العامة حتى أصبحا مكونين من ضباط الأمن وبنسبة تفوق٨٠ ٪. وساد صراع على السلطة بين القيادات بسبب فقدان الشرعية، فتكرس حكم مراكز القوى والخروج على القانون، وهو ما أدى الى تعثر التنمية التي تستلزم سوقا موحدة يحكمها قانون سائد على الجميع يشيع الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين.

وأخيرا هناك استئثار الحكام وأشياعهم بوظائف الدولة الحساسة والفنية على أساس أهل الثقة بدلا من أهل الخبرة وهذا أدى الى تهميش ذوي المعرفة والخبرة ودفعهم الى الهجرة، الأمر الذي أدى بدوره الى فقدان التراكم المعرفي في بنية الدولة وانقطاعه، وهو السبب في كثير من السياسات والمغامرات والقرارات الخاطئة في مختلف المجالات واوصل هذه الدول الى الفشل في آخر المطاف.

الدولة الحديثة

■ ولكنك تعلم بأن الدولة عندنا مكونة من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية؟

– جاءت الدولة الحديثة في الأساس بفكرة الفصل بين السلطة المتغيرة والدولة الدائمة، التي ينبغي الحرص على بنائها بحيث تكون دولة لكل مواطنيها لاتحجب الوظائف في أجهزتها عن أي منهم لأسباب عرقية أو طائفية أو مذهبية .....الخ ولا يمس موظفوها إلا طبقا للقانون الذي ينظم شئون خدمتهم، الامر الذي يسمح بتراكم الخبرات وعدم ضياعها أو انقطاعها. ثم يأتي بعد ذلك الفصل بين السلطات.

وللأسف كان تكوين وبناء الدولة في الدول العربية، المحكومة بالانظمة الثورية، قد أصبح يحمل بداخله بذور فنائها، أي استحواذ الحزب الحاكم أو الرئيس على كل مكونات الدولة وهو ما حدث في الصومال والعراق . ضعف الفكر الدولتي فكر بناء الدولة لدى النخب العربية ظاهر للعيان بصورة تفقأ العين. وعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من أن الأردن ولبنان وفلسطين وسوريا كانت تاريخيا جزءا من سوريا الكبرى، الا أن الأردن فقط هو الذي بنى دولته على أساس من المواطنة المتساوية، وتكافؤ الفرص، الى حد كبير نسبيا، فجنب دولته الآثار التي تؤدي إلى تآكل شرعيتها ومن ثم فشلها.

بينما نرى أن لبنان، الذي اعتمد المحاصصة بين الطوائف في بناء الدولة، وقد أصبح قراره السياسي رهينة للقوى الخارجية التي يستقوي بها أطراف المحاصصة اللبنانية على بعضهم البعض، وأصبح البلد مسرحا للحروب الاهلية المتكررة. وسار الفلسطينيون على نفس الدرب في إنشائهم لسلطتهم الوطنية، عندما قام تنظيم فتح بإنشاء اجهزة دولة يسيطر عليها أعضاؤه، وجرى تهميش منظمة التحرير وبقية الفصائل، الأمر الذي أدى الى الحرب الأهلية بين فتح وحماس. وتحمل الدولة السورية في بنيتها ملامح دولة التغلب السلطانية القديمة، التي يسيطر فيها حزب البعث وطائفة الرئيس على مفاصل أجهزة الدولة ، وقد تنبأت في مقال منشور منذ أعوام بأن هذا الأمر يجعلها في خطر عظيم من حروب أهلية قادمة لا محالة، تحكم عليها بالتمزق والفشل، كما جرى للصومال والعراق. أما الحال قي اليمن فإن قيام الوحدة على أساس المحاصصة في وظائف الدولة من قبل نظامين لم يحسنا بناء الدولة في الأساس قد أدى إلى الحرب عام١٩٩٤ ، ثم أضيف إليه التمييز في المواطنة الذي طال سكان أغلبية المحافظات وخاصة المحافظات الجنوبية والشرقية والغربية، إلى جانب الفساد المستشري والخروج على القانون من قبل أجهزة الدولة والمتنفذين فيها.

عوامل نجاح

■ هل توجد عوامل محددة لنجاح الدول؟

– هناك عوامل ستة على وجه الحصر لأسباب النجاح الذي تحققه الدول في التنمية، وهي:

أولا: وجود دولة لكل مواطنيها يسود فيها القانون بغض النظر عن جوره أو عدالته، ومواطنة متساوية أمام القانون، وتكافؤ في الفرص، تحقق الشعور بالرضا عن الدولة لدى المواطنين.

ثانيا: استقرار سياسي نسبي ينجم أساساً عن انتهاج سياسات خارجية براجماتية واقعية.

ثالثا: إنفاق حصيف ومصادر تمويل كافية تؤدي إلى تراكم جيد للرأسمال حيث لا موارد.

رابعا: برامج تعليم ممتازة توفر قدرات تقنية جيدة.

خامسا: تركيز على الأولويات الصحيحة وهي البنية التحتية (مواصلات، اتصالات، موانئ، كهرباء، مجاري إلخ.) ثم الزراعة والصناعات الخفيفة التصديرية، ثم بعد توفر الشروط اللازمة للدخول في الصناعات الثقيلة أو التقنيات المتقدمة أو كليهما معاً.

سادسا: انتهاج سياسات اقتصادية هي مزيج من التخطيط واقتصاد السوق.

ولابد أن تكون الأولوية لبناء دولة النظام والقانون لأن وجود نظام قضائي نزيه ومستقل ضروري جدا للتنمية بشكل مباشر. فأي منشأة تجارية أو صناعية إنما يتكون رأسمالها من جزأين: الأصول الثابتة والأصول المتداولة، وهذه الأخيرة هي مايعرف بالرأس المال العامل الذي يتحول إلى بضاعة في كل دورة إنتاجية أو دورة مبيعات، ويحتاج تصريف البضاعة لسوق وبذلك يصبح الرأسمال المتداول بحوزة تجار السوق على شكل حسابات مدينة، لابد من تحصيلها بانتظام. حتى تستمر الدورة الإنتاجية أو دورة المبيعات، وما لم يكن هناك نظام قضائي نزيه وعادل ومستقل وفعال فإن استعادة الحقوق تصبح مسألة غير مضمونة، بل إن الأصول الثابتة كالمباني وأراضي المشروع تتعرض للنهب في اليمن، وهو ما يجعل أي مستثمر يحجم عن الاستثمار في دولة لا يتوفر فيها قانون موحد وقضاء يطبقه بفعالية إلا إذا كان شريكا للعصابة الحاكمة في نهب البلاد والعباد باسم (البزنس)، وهو حال الكثير من الفعاليات الاقتصادية في اليمن التي تعمل بالشراكة مع الحاكمين للبلاد.

ولذلك فالعجز عن بناء جهاز قضائي عادل وسليم ونزيه ومستقل وقوي يرقى إلى مستوى العجز عن بناء الدولة الحديثة. ويتطلب وجود القضاء المستقل احترام القانون من قبل السلطة السياسية وأجهزة الدولة المختلفة، وإدراكها أن أي ممارسة غير قانونية هي إجرام وخروج عن القانون وتدفع ثمن ارتكاباتها.

■ ننتقل إلى واحدة من متطلبات التسوية في ساحتنا اليمنية وهو الحوار وإشكالية الإعداد له وآليته ومواضيعه والمشاركين فيه.. ما هو تصورك لهذا الأمر؟

– الحوار الحقيقي هو حوار مع الانجازات، وأجندة الحوار ستفرضها الإنجازات نحو بناء الدولة المدنية الحديثة بكل مضامينها وما تحمله من وعود للمستقبل. وليس الحسابات الصغيرة لمحترفي السياسة الرديئة القائمة على المماحكات وعلى التطلع الى المكاسب غير المشروعة.

■ الأطراف الفاعلة في الساحة كل له أولوية قبيل الدخول إلى الحوار، المؤتمر يريد إخلاء الساحات من الاعتصامات والمظاهر المسلحة، المشترك يريد هيكلة الجيش، الحوثي يريد اعتذارا عن الحروب الستة واعتماد قتلاه شهداء، والحراك يريد حوارا نديا بين شمال وجنوب ووو أين المنطق من هذا وما الذي يمكن تجاوزه؟

– كلها مطالب مشروعة ومنطقية ولا أرى ما يمنع تلبيتها.

مؤازرة دولية

■ أين تقف من أولوية هيكلة الجيش أو الحوار الوطني؟ وما تأثير ذلك على مسألة توازن القوى؟

– يجب ألا يكون لأحد سلطة أو نفوذ على القوات المسلحة والأمن إلا للقيادة الشرعية للبلاد. ولا أرى رابطا بين الهيكلة والحوار، فكما تحاور الطرفان المعنيان على المبادرة قبل الهيكلة يمكنهم أن يفعلوا ذلك مجددا. الهيكلة منوطة بالرئيس ويجب أن تجري وفقا لجدول الاعمال المتفق عليه ووفق ما يريده الرئيس وليس وفق ما يريده الطرفان المتنازعان وبالنسبة للقوة وموازينها، فنحن نرى الرئيس ينتزعها من أيديهما بنجاح ولا تنس أن المجتمع الدولي يؤازره بقوة.

■ ألا يمكن أن تكون هذه المطالب مواضيع على طاولة الحوار القادم؟

– لا قطعا، قضية الهيكلة قضية سيادية لاشأن لها بالحوار أو بالاحرى لا شأن للحوار بها. فإذا حدث وتحاورا في هذا الأمر فعلام سيتحاورون؟ هل على تقسيم الجيش والأمن بينهما ونصيب كل طرف من الوحدات مثلا؟!!.

مبررات قاسرة

■ الفيدرالية كانت تطرح على أنها واحدة من الحلول للقضية الجنوبية واليوم تثير خلافا بين بعض الأطراف حولها.. هل تعتقد بأن التخوفات من الفيدرالية منطقية؟

– صيغ بناء الدولة صيغ تعاقدية قائمة على عقد اجتماعي هو الدستور والمجتمع الدولي معني مباشرة وفق ميثاق الامم المتحدة بوحدة أعضائه وسلام واستقرار دولهم، والفيدرالية هي إحدى هذه الصيغ والتخوف من انها ستكون سبيلا للانفصال والتشرذم غير واقعي لأنه من الناحية القانونية لن يتقبل المجتمع الدولي الانفصال إلا بموافقة الطرفين، المنفصل والمنفصل عنه، طالما لا توجد مبررات قاسرة كعمليات الابادة أو التطهير العرقي.

- وجود نظام قضائي نزيه أولوية مطلوبة لبناء دولة النظام والقانون

- التخوف من الفيدرالية غير واقعي.. ولا أرى رابطا بين الهيكلة والحوار